

## «كافيو»: الفائدة المتدنية لأميركا واليابان تساهم في جمود الين والدولار

الطلب على الين مقابل تحرك المركزي الياباني من أجل منع ارتفاعه إضافة إلى قوة الدولار حالياً كعامل ثانوي. ويبدو أن هذا الجمود لن ينكسر إلا بتوقف المركزي الياباني عن التدخل أو بتوقف المستثمرين عن شراء الين مع استقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية نسبياً واتجاههم إلى المخاطرة من جديد.

انه سيزيد من احتياطياته للتدخل حين الضرورة لتخفيض عملته مجدداً. وأضاف التقرير انه ومع تزايد الخسائر حيال أزمة الديون الأوروبية، يتجه المستثمرون إلى الدولار الأميركي والين، وبما أن مشاكل أميركا لم تنته بعد فإن الاتجاه سيكون بالأغلب نحو الين حتى بلغ حجم العقود الأجلة لشراؤه ما يعادل قيمته 7,7 مليارات دولار قبل أسبوعين.

وخلص التقرير إلى أن سبب الجمود في سعر الين مقابل الدولار عائد إلى نمو

قال تقرير شركة كافيو للوساطة المالية إن الكثيرين يتساءلون عن سبب جمود سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني لمدة طويلة بالرغم من التقلب الحاد الذي طال أسعار العملات الأخرى إضافة إلى المعادن والطاقة خلال الفترة الماضية. فطيلة الشهرين الماضيين تراوح سعر الدولار - الين ما بين 75,94 و 77,84. وأرجع التقرير هذا الجمود إلى عدة أسباب أهمها أن سعر الصرف بين العملات حساس جداً لفائدة البنوك المركزية للبلدين، وبما أن أسعار الفائدة الحالية لأميركا واليابان تقاربان الصفر، فإن ذلك يساهم في جمود حركة السعر.

ويعتبر الين ملاذاً آمناً في حال الأزمات مثل الفرنك السويسري، لكن في مقابل الطلب المتنامي على الين، هناك حركة مقابلته من قبل البنك المركزي الياباني الذي لا يريد أن ينزل سعر الصرف عن 75 ينا للدولار الواحد، وقد تدخل المركزي الياباني فعلاً في الأسواق ثلاث مرات خلال السنة الماضية من أجل تخفيض سعر عملته، كما أنه أعلن مع نهاية سبتمبر الماضي



جمود في سعر صرف الين أمام العملات

## «الأولى للوساطة»: حالة من الغربة تشهدا الأسهم المدرجة حالياً

وأشار التقرير إلى أن القيمة السوقية التي تتداول يومياً انخفضت بشكل كبير خلال الأسبوع الماضي إذ بلغ إجمالي ما تداول على مدار خمس جلسات نحو 76,3 مليون دينار مقارنة بـ 120,4 مليون دينار تداولات في الأسبوع السابق، ولعل غياب عمليات الشراء عن أسهم ظلت تستحوذ على نسبة مؤثرة من القيمة الإجمالية، أدى بها إلى هذا المستوى.

وأشار التقرير إلى أن قوة شرائية ظهرت خلال تعاملات الخميس الماضي أثرت بشكل جيد في نفسيات المتداولين مما ساهم في رفع الحذر وعودة الشراء، ولكن على استحياء وسط تخوف من عودة موجة التذبذب ثانية خلال الأيام المقبلة.

## «بيان للاستثمار»: البورصة تسجل تبايناً في إغلاق مؤشرها السعري والوزني

لنمو الاقتصاد العالمي. وأوضح أن السوق أنهى تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة أفعال مؤشره الرئيسيين وسط استمرار الضغوط البيعية والمضاربات السريعة التي طالت عدداً من الأسهم وأدت إلى تذبذب أدائه خلال أغلب فترات التداول. وأضاف أن التذبذب ظهر في بعض الجلسات الانتقائية إلا أن السوق سرعان ما اتجه نحو المنطقة الحمراء بسبب عمليات البيع التي تتم بهدف جني الأرباح مما أدى بالنهاية إلى تسجيل المؤشر السعري لخسائر أسبوعية.

## الفارس: الألماس في الكويت ارتفع من 2500 دولار للقيراط إلى 30 ألفاً

الى دقة القطع. وأشار إلى أن مقياس وزن الألماس هو القيراط الذي يساوي 0,2 غرام ويجب عدم الخلط بين قيراط الماس وقيراط الذهب الذي يقاس بنسبة معدن الذهب الصافي إلى خليط المعدن الأخرى في القطعة الذهبية.

وقال إن القارة الأفريقية تمثل ما بين 9 - 12٪ من صادرات الألماس في العالم ويمكن هنا تصنيفه إلى صنفين أحدهما الحجر الكرم الذي يقطع بشكل جذاب وتتشكل منه المجوهرات والأخرى المستخدم في الصناعة والذي يشكل 80٪ من وزنه.

وذكر أن الألماس من الأجر النادرة فالنتيجه عنه صعب ومكلف ويجب تخجير 250 طناً من المعدن المنشق من باطن الأرض ثم يتم تعديده للحصول على قيراط واحد فقط من الألماس.

واقاد الفارس بأن الألماس يعد من أصل المعدن وغير قابل للخدش الا انه قابل ان ينقصم ولكن في مستويات توازي أوجهه البلورية تاركا أسطح لمساة وسبب ذلك ان الربط في الاتجاهات الأفقية يبلغ عدده في الضعف بينما يكون أقوى ما يمكن في الاتجاهات المتعامدة ولذلك يستعان بالانقسام لتجزئته وهذا من مميزاته.

ويين أن تشكيل وقطع حجر الألماس يتطلب مهارة وقدرة بالغتين ولكل ماسة ميزاتها الخاصة وخطوط طبيعية لتشكيلها وينتج ذلك بزوايا معينة لكي تنقسم إلى أجزاء متساوية. وأوضح أن صقل الألماس لا يتم إلا باستخدام مساحات أخرى صغيرة جداً تقوم بتشكيلها وهنا ينطبق المثل الشعبي (لا يقل الحديد إلا الحديد) مع مراعاة تحديد عدد أسطحها على أن تتساوى مساحة هذه الأسطح هندسياً للحصول على أقصى حد لانعكاس الضوء مما يظهر درجة بريق الماسة الاخاذة.

تقريرها الأولى للوساطة المالية في تقريرها يومياً الأسبوعي عن سوق الأوراق المالية أن التداولات جاءت خلال الأسبوع متواضعة على مستوى المؤشرات العامة والتي تراجعت إثر غياب القوة الشرائية الخاصة بكبرى الصناديق والمحافظ الاستثمارية. وأوضح التقرير أن مجموعة من التطورات والعوامل ألفت بخلافها على وتيرة التداولات خلال الأسبوع، منها آثار إيقاف التفاوض بشأن صفقة بيع «زين السعودية» إلى جانب الترقب لما ستؤول إليه الأوضاع في أسواق المال العالمية، فيما ظل الحذر من شراء الأسهم القيادية قائماً لفترة طويلة بعد أن شهدت شريحة منها عمليات جني أرباح انعكست على أسعارها السوقية خلال الفترة الماضية.

## «بيان للاستثمار»: البورصة تسجل تبايناً في إغلاق مؤشرها السعري والوزني

ذكر تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية استهل تداولات الأسبوع الأول من فترة الربع الأخير مسجلاً تبايناً لجهة إغلاق مؤشره وسط تذبذب في ظل عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها بعض الأسهم القيادية قابليتها عمليات جني أرباح أدت إلى تراجع المؤشر السعري بنهاية الأسبوع. وقال إن أداء السوق جاء بالتزامن مع التراجع الجماعي لاسواق الأسهم الخليجية والتي تافتت نفسياً بالتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي لاسيما بعد إعلان تريح عجز اليونان عن الوفاء بالتزاماتها المالية وتخفيض وكالة التصنيف العالمية (فيتش) توقعاتها

## الفارس: الألماس في الكويت ارتفع من 2500 دولار للقيراط إلى 30 ألفاً

أكد خبير المجوهرات زياد فهد الفارس أن العالم شهد خلال الخمس سنوات الأخيرة انقلاباً شديداً على بيع وشراء حجر الألماس بالرغم من قيمته المتصاعدة قياساً بالمجوهرات الأخرى مثل الذهب والفضة. وقال الأكاديمي والمتخصص في علم الألماس والإحجار الكريمة الحاصل على درجة خبير في المجوهرات من المعهد الأمريكي بسانتا مونيكا - لوس انجيليس والممثل المتعهد للمعهد في الكويت إن كمية ما تم استخراجها من حجر الألماس في العام 2010 بلغت 133,1 مليون قيراط بما يزيد على 7٪ عن إنتاج عام 2009 بالرغم من أن سعره يزداد عاماً بعد عام.

وأضاف الفارس أن الطلب في الكويت يزداد على الألماس البلجيكي، مبيحاً أن مؤشر ارتفاع سعر الألماس على مدى 50 عاماً ارتفع ضعافاً مضاعفة حيث ارتفع من 2500 دولار للقيراط عام 1960 إلى 30 ألف دولار في العام 2010.

وذكر أن حجم تجارة الألماس في الكويت حسب ما ورد في الإحصاءات الصادرة من وزارة التجارة والتي شملت المشغولات الذهبية والساعات والمجوهرات والقطع الكريمة في عام 2010 وصلت إلى أكثر من 20 طن مشغولات خارجية وداخلية منها خمسة أطنان مشغولات ذهبية خارجية و6 أطنان محلية و5,5 سبائك ذهبية وأربعة أطنان مشغولات فضية كما تم فصص نحو 6860 قطعة حجر كريم. وأضاف الفارس أن تقييم وتصنيف الألماس يقوم على نقاوة اللون وعلى خلوه من الشروخ والشوائب واستواء قطعه وعلى حجمه بعد صفله وجودة الألماس يتم تحديدها عبر أربعة معايير هي اللون ودرجة الوضوح والنقاوة والاضافة

## محللة: الكثير من المصارف الأوروبية ستتهار

لندن - CNN: تراجعت أسهم المصارف في بورصة لندن يوم الجمعة الماضي، بعد قرار وكالة «موديز» خفض التصنيف الائتماني لمجموعة من البنوك في المملكة المتحدة، على رأسها «رويال بنك أوف اسكتلند» الذي تراجع مرتبتين من AA3 إلى A2. في حين جرى خفض تصنيف «لويدي» مرتبة واحدة من AA3 إلى A1. وقالت «موديز» إن قرارها حياّل تصنيف البنوك يعكس تراجع التوقعات التي ترجح تدخل الحكومة البريطانية لدعم المؤسسات المالية في حال تعثرها. من جانبها، قالت ميريديث ويتني، المديرية التنفيذية لمجموعة ميريديث ويتني الاستشارية، إن الكثير من المصارف الأوروبية تتجه إلى الهاوية وستنقرض قريباً.

## وكالة موديز تنوي تخفيض تصنيف بلجيكا

واشنطن - ا.ف.ب: أعلنت وكالة موديز المالية الجمعة انها تنوي تخفيض تصنيفها للديون طويلة الامد لبلجيكا والذي هو حالياً عند ثاني أفضل مستوى ممكن بـ «إيه آيه 1». وأشارت موديز في بيان إلى انها تدرس مدى تعرض البلاد للخطر جراء أزمة الدين العام في منطقة اليورو وفاق النمو والمخاوف المرتبطة بإمكان دعم النظام المصرفي وخصوصاً مصرف ديكسا الفرنسي البلجيكي. وتم وضع هذا التصنيف قيد المراقبة بهدف تخفيض محتمل، وهو ما يعني اجمالاً ان موديز تحدد لنفسها مهلة ثلاثة اشهر لاتخاذ قرار في هذا المجال. ولغقت موديز إلى ان اتخاذ اجراءات دعم للمصارف البلجيكية سيكون «ضرورياً على الأرجح» كما تنوي الوكالة «تقييم القيمة المحتملة والائتمانات الإضافية التي قد تلقى على عاتق الدولة لدعم مجموعة ديكسا».

## 1.3 تريليون دولار عجز ميزانية أميركا

بلغ العجز في ميزانية الحكومة الأميركية في السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 1,3 تريليون دولار أي ما يعادل 8,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال مكتب الميزانية وهو هيئة غير حزبية إن حجم العجز في السنة المالية 2011 يتطابق مع العجز المسجل في السنة المالية السابقة عندما كان يعادل 8,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أن العجز في ميزانية السنة المالية 2009 كان يعادل 10٪ من الاقتصاد الأميركي.

وتتماشى تقديرات مكتب الميزانية بالكونغرس لحجم العجز في 2011 مع التوقعات. وستصدر وزارة الخزانة الأميركية الرقم الرسمي للعجز للسنة المالية 2011 في وقت لاحق من هذا الشهر. وتوسع الحكومة الأميركية بصعوبة لزيادة عاداتها وخفض الإنفاق لخفض العجز إلى 2٪، وهو مستوى يقول المحللون إنه مستوى يمكن للحكومة التعامل معه بسهولة، كما تسعى لجهة خاصة بخفض العجز إلى تقليص الإنفاق بما يصل إلى 1,2 تريليون دولار في العشر سنون المقبلة، لكن الاقتصاديين يقولون إن الحكومة تحتاج إلى جهود مضاعفة لخفض العجز بحيث يتم درء المخاوف التي يمثلها ضعف الاقتصاد. وارتفعت عائدات الحكومة الأميركية من ضريبة الدخل على الأفراد بنسبة 22٪، وهو 1,1 تريليون دولار، لكن العائدات بنسبة 6٪ بسبب الوضع العام لاقتصاد الأميركي وبسط الانتعاش الاقتصادي في أوروبا. كما ارتفعت الفوائد على ديون الحكومة الأميركية التي تبلغ 14,9 تريليون دولار بنسبة 17٪، وهي زيادة قدرها 38 مليار دولار، عن السنة السابقة.

## الأردن ينسلم سبعة عروض لإنشاء محطة للغاز في مدينة العقبة

عمان - أ.ش.أ: أعلن الناطق الإعلامي في وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية فايز أبو قاعود أن الوزارة تسلمت سبعة عروض استشارية لإنشاء وحدات استيراد الغاز الطبيعي في مدينة العقبة، وقال أبو قاعود أمس إنه سيتم فتح العروض وتصنيفها من قبل لجنة متخصصة لاختيار العرض الأفضل، دون أن يحدد سلفاً زمناً لإعلان عن العرض الفائز بالبعطاء.

جريمة. ويبقى الشق الإنساني أهم، وأول تصنيف سوف تناله الكويت هو الإعانة في العصرية وكما تقدمت الطبية أم الاحتياجات وحرمان شريحة طبقات جنسيتها من حق التطب وتوجيهها إلى قبول خدمة يرتفع مستوى المخاطر فيها عمل تمييزي.

والتمييز طال الكويتيين أيضاً فزوجة الكويتي من حقها مراجعة مستشفيات الكويتية من زوجها الكويتية من الشريحة الأخرى ولا يمكن فهم هذا التمييز ولا حتى يمكن تبريره من زاوية العدد وهو محدود. إن الوقت مازال مبكراً للرجوع عن هذه الخطيئة وهناك فريق محايد مخترف من أطباء وطبيبات وأكاديميين يعملون بإخلاص لوقف هذا المشروع وعلى المسؤولين الاستماع إليهم. والقانون رقم 1 لسنة 1999 لا يقن هذا التمييز كما قد يتدبر البعض والفريق يرغب في إيقاف المشروع ولديه رؤية بديلة متسقة مع نصوص القانون.

## «الشان»: 7,1531 مليارات دينار إجمالي الإيرادات المحصلة بنهاية الربع الأول من السنة المالية الحالية



ارتفاع ملحوظ في الإيرادات النفطية

دينار وبما نسبته 94,7٪ من جملة الإيرادات المحصلة وذلك لزيادة أسعار برميل النفط وما تحصل من الإيرادات النفطية خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية كان أعلى بنحو 1,967 مليار دينار أي بما نسبته 40,9٪ عن مستوى مثيله خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة.

وتم تحصيل ما قيمته 380,484 مليون دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ 126,828 مليون دينار بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,1382 مليار دينار أي ان المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 383,7 مليون دينار عن ذلك المقدر إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالعدل الشهري المذكور نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار وصرف

## الأفراد أكبر المتعاملين في البورصة بـ 46,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

تداولاته بيعاً 55,1 مليون دينار. أما آخر المساهمين في السيولة فهو قطاع صناديق الاستثمار وقد استحوذ على ما نسبته 10,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و10,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة إذ باع هذا القطاع أسهما بقيمة 518,8 مليون دينار في حين اشترى أسهما بقيمة 504,1 ملايين دينار ليقارب صافي تداولاته بيعاً 14,7 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية فقد كان المستثمرون الكويتيون أكثر المتعاملين فيها إذ اشترى أسهما بقيمة 4,3702 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 91,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة في حين باعوا أسهما بقيمة 4,2835 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 90٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة ليلعب صافي تداولاتهم شراء نحو 86,7 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمر الأخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 6,6٪ أي ما قيمته 315,1 مليون دينار.

في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 266,9 مليون دينار أي ما نسبته 5,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة ليلعب صافي تداولاتهم بيعاً نحو 48,2

استعرض تقرير الشال التقرير الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة حول حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين عن الفترة من 2011/01/01 إلى 2011/09/30 حيث أفاد التقرير بأن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين إذ استحوذوا على ما نسبته 46,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و42,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة. فقد باع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2,2312 مليار دينار كما اشترى أسهما بقيمة 2,0189 مليار دينار ليقارب صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً 212,3 مليون دينار.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على ما نسبته 25,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة و19,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة فقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1,2302 مليار دينار في حين باع أسهما بقيمة 948,1 مليون دينار ليقارب صافي تداولاته الأكثر شراءً 282,1 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المساهمين العملاء (المحافظ) فقد استحوذ على ما نسبته 22,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و21,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1,0619 مليار دينار في حين اشترى أسهما بقيمة 1,0067 مليار دينار ليقارب صافي

## مشروع مستشفيات الضمان الصحي غير مجد مالياً

إنسانياً وسوف يضع سمعة البلد على المحك بينما تسمح الدول كلها بخدمة الكويتيين في أحسن مستشفياتها ماداموا يدفعون تكلفة العلاج. والفشل من الناحية المالية يأتي من جانبين: الأول هو أن حجم الشريحة المؤمن عليها صغير فيعد استثناء عمالة المنازل والعاملين في الحكومة من غير الكويتيين والعمالة المحترفة لدى القطاع الخاص وأي استثناءات تقرها الحكومة ستكون الشريحة المرشحة للاستفادة بحدود 1,5 مليون نسمة وهي ليست كافية.

والجانب الثاني، من تقدير التكلفة مقابل شمولية الخدمات فقد روعي خفض قسط التأمين إلى الحدود الدنيا لأن من يدفعه رب العمل في مقابل شمولية الخدمات ما بين نزلة البرد والجراحات الكبيرة وحتى خدمات طب الأسنان العادية وذلك يعني إما إفلاس المشروع والعودة عنه بعد خسائر كبيرة أو أن تكون الخدمات المقدمة دون الحد الأدنى كفاءة بشرية ومعدات وأدوية وتلك يتحول إلى رديء خدمياً وهو فاشل

قال تقرير الشال للاستشارات الأسبوعي إن الكويت تسير في اتجاه ارتكاب خطيئة أخرى مثل خطايا التعامل المبكر مع أزمة البدون أو الاتجار بالبشر أو تركيبة السكان وتعتقد أن الوقت مناسب للتخزين من مشروعات مستشفيات الضمان الصحي لغير الكويتيين.

فالتنة تتجه إلى تأسيس شركة أو شركات لإنشاء ثلاثة مستشفيات سعة كل واحد منها 300 سرير ومساحة أرض تبلغ 50 ألف متر مربع لاثنتين منها و36 ألف متر مربع للثالث. وتختص هذه المستشفيات بتقديم خدمات صحية متكاملة حتى صرف بعض الأدوية وتكلفة 130 مليون دينار لأول سنتين ثم 150 مليون دينار للثالثة والرابعة ثم 170 مليون دينار للخامسة والسادسة ثم 180 مليون دينار للسادسة والثامنة ثم 190 مليون دينار للتاسعة والعاشر. والمشروع غير مجد مالياً ما لم يتحول إلى رديء خدمياً وهو فاشل